الأمم المتحدة
الأفريقي
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مفوضية الاتحاد

الدورة السادسة والأربعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا
الاقتصاد والمالية الأفريقيين

الدورة الثامنة لمؤتمر وزراء

الاجتماعات السنوية المشتركة السادسة
لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
ومؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية

أبيدجان، كوت ديفوار
25 و 26 آذار/ مارس 2013

Distr.: General

E/ECA/CM/46/2
AU/CAMEF/MIN/2(VIII)
7 March 2013

Arabic
Original: English

التصنيع من أجل أفريقيا الناشئة
ورقة مسائل

المحتويات

مقدمة.....1
أولاً - تجربة أفريقيا في مجال التصنيع والتحول الهيكلي 2
ثانياً – دور التصنيع في تحقيق النهضة في أفريقيا..... 5
ثالثا - التصدي للقيود الرئيسية المفروضة على التنمية الصناعية.....7
رابعا - التصنيع من أجل النهضة الاقتصادية في أفريقيا: المسائل العالمية الناشئة 9
خامسا - التخطيط للتصنيع في أفريقيا والتعجيل به 11
سادسا - تمويل تصنيع أفريقيا.....15
المراجع - 18

مقدمة

1 – لقد برز توافق للآراء بشأن ما لأفريقيا من إمكانات كامنة لكي تصير قطب النمو العالمي الجديد خلال الاجتماعات السنوية المشتركة الخامسة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين. وبالفعل، وعلى مدى العقد الأخير، ولا سيما قبل وقوع الأزمة المالية العالمية لعام 2008، سجلت أفريقيا معدلات نمو سريعة الوتيرة. وعلى الرغم من الأثر السلبي للأزمة العالمية، يظل أداء اقتصادات أفريقيا أداء معتبراً. ففي عام 2012، كان معدل النمو في أكثر من 80 في المائة من البلدان الأفريقية أعلى من معدل النمو العالمي البالغ 2,7 في المائة. وفضلا عن ذلك، كان 16 بلدا أفريقيا من ضمن البلدان الثلاثين الأولى التي سجلت أعلى معدلات النمو في العالم.

2 – غير أن أداء النمو يظل حتى الوقت الراهن شديد التأثر بالصدمات الخارجية ولم يتجسد في معظم البلدان في تزايد ذي شأن في معدلات إيجاد فرص العمل. ولعل أثر الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة على أداء النمو في أفريقيا يشكل مثالا جيدا على ذلك. وتشمل عوامل أخرى تقلب الأحوال الجوية وتقلبات الأسعار العالمية للسلع الأساسية نتيجة لاعتماد القارة على الزراعة وعلى السلع الأولية في أدائها. وفضلا عن ذلك، في حين انخفض معدل البطالة الإجمالي في شتى أنحاء أفريقيا بنسبة هامشية من 9,7 في المائة في عام 2000 ليبلغ 8,3 في المائة في عام 2011، ظل نصيب العمالة الهشة من إجمالي العمالة مرتفعاً جداً حيث بلغ حوالي 70 في المائة في عام 2011. وأفريقيا هي أيضا أقل المناطق تنوعا في العالم من حيث أسس الإنتاج والتصدير التي تعتمد عليها.

3 – لذا، يتعين على أفريقيا أن تحصّن زخم النمو الراهن لديها بشكل أفضل ليتحمل الصدمات الخارجية، وأن تجسد ذلك من خلال تحقيق النتائج الاقتصادية والاجتماعية المرجوة المفضية إلى التنمية. ويقتضي بروز أفريقيا اقتصاديا وتحولها من قارة ذات دخل منخفض إلى اقتصادات ذات دخل متوسط تحويل الهيكل الاقتصادي من هيكل يغلب عليه الطابع الزراعي إلى هيكل صناعي والانتفاع بأكبر قدر من مخزونها الضخم من الموارد الطبيعية والزراعية. وسيؤدي ذلك إلى إعطاء دفعة قوية للأداء الاقتصادي للبلدان وإلى إخراج الكثير من الإفريقيين في الآن نفسه من براثن الفقر عن طريق إيجاد فرص العمل وتكوين الثروات.

4 – والقادة الأفريقيون عازمون على اغتنام الفرص الناشئة من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية باعتبارها وسيلة فعالة تتسم بالمسؤولية من الناحية الاجتماعية وبالاستدامة لتحقيق التحول الاقتصادي. ومما يدل على ذلك مجموعة من الإعلانات والقرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة والاجتماعات الرئيسية مثل الدورة العاشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المعقودة في أديس أبابا، إثيوبيا، في كانون الثاني/يناير 2008 التي كرست لتصنيع أفريقيا والتي أكد فيها رؤساء دول وحكومات البلدان الأفريقية على أن "ما من بلد أو منطقة في العالم وفرت أسباب الرخاء وحياة اجتماعية اقتصادية كريمة لمواطنيها دون تطوير قطاع صناعي متين الأسس"، واعتمدوا خلالها خطة العمل لتسريع التنمية الصناعية في أفريقيا.

5 – ولكن رغم اعتماد خطة العمل تلك واستراتيجيتها التنفيذية، لا يزال يتعين اتخاذ إجراءات ملموسة من أجل تجسيدها في الواقع. ويعزى ذلك أساسا إلى التحديات المتعلقة بتخطيط وتمويل التصنيع في أفريقيا الذي يجب أن يظل محط تركيز خبراء الاقتصاد والتخطيط والتمويل في القارة.

6 – وفي هذا الصدد، تحدد ورقة المسائل هذه القضايا والمسائل الرئيسية التي سينظر فيها الوزراء الأفريقيون بشأن استدامة اقتصاد أفريقيا من خلال تنمية الصناعة. وعقب هذه المقدمة، يستعرض الفرع الأول تجربة أفريقيا في مجال التصنيع. ويناقش الفرع الثاني دور التصنيع في تحقيق النهضة في أفريقيا، ويقف الفرع الثالث على القيود الرئيسية التي تعترض التصنيع في أفريقيا. بينما يركز الفرع الرابع على المسائل الناشئة التي تواجه التصنيع من أجل تحقيق النهضة الاقتصادية في أفريقيا. ويعالج الفرع الخامس مسألة التخطيط للتصنيع في أفريقيا والتعجيل بتحقيقه، مع الوقوف على التحديات الرئيسية التي تعوق مسعى أفريقيا في سبيل التنمية الصناعية. وأخيرا يناقش الفرع السادس السبل الممكنة لتمويل التصنيع في أفريقيا.

أولا - تجربة أفريقيا في مجال التصنيع والتحول الهيكلي

7 – تقدِّم جميع البلدان الناجحة تقريباً اليوم الدعم والحماية بشكل حثيث لصناعاتها من خلال سياسات ومؤسسات محددة. فخلافا للمسلَّمات الشائعة التي تعزي في أحيان كثيرة النجاحات التي حققتها الاقتصادات الغربية إلى الحرية الاقتصادية وسياسات السوق الحرة، تُبين الدلائل التاريخية أن اتباع سياسات صناعية وتجارية وتكنولوجية كان العنصر الأساسي في نجاح تحولاتها الهيكلية (لين ومونغا، 2010). بل إن الدلائل العملية المستخلصة من الاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات الناشئة والحديثة العهد بالتصنيع تبين أنه لا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة في ظل أسس صناعية ضعيفة (لال، 1999). وفضلا عن ذلك، يستخلص من الأدبيات الاقتصادية وجود صلة قوية بين مستوى التصنيع والنمو الاقتصادي والتنمية (ألفارو، 2003؛ باريوس وآخرون، 2004).

8 – وللصناعة التحويلية أهمية حاسمة في النمو والتنمية ولعلها تشكل أهم محرك لهما على المدى الطويل. فمع تحول البلدان من اقتصادات قائمة على الزراعة في الأساس إلى اقتصادات قائمة على الصناعة التحويلية وعلى الخدمات، أصبحت تؤمن مصدراً لدخل أكثر استدامة من أجل تحقيق النمو. وقد أسهم تحقيق النمو المطرد عن طريق الصناعة التحويلية إلى حد كبير في تحقيق تحول اقتصادي سريع في الكثير من البلدان والأقاليم، وتسجل أكثر بلدان ومناطق العالم تقدُّماً مستوياتِ تصنيعٍ عالية (أثوكورالا، 1996 ولال، 1999).

9 – ومنذ منتصف عقد السبعينات وأوائل عقد الثمانينات من القرن العشرين، شهدت بعض البلدان، وخاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، نمواً سريعاً بفضل توسع صادراتها من السلع المصنعة. فانتقلت بذلك من مصاف ''البلدان الأقل نمواً من الناحية الاقتصادية'' إلى مصاف البلدان ذات الأسواق أو الاقتصادات الناشئة. وأضحى بالتالي قطاع الصناعة التحويلية في هذه الاقتصادات الحديثة العهد بالتصنيع أحد أهم قطاعات الاقتصاد وأصبح يسهم في الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات والعمالة.

10 – وبإيجاز، يساعد التصنيع البلدان في تحقيق معدلات نمو عالية وتنويع اقتصاداتها وخفض تعرضها للصدمات العالمية الخارجية.

11 – وبينما أسهم التصنيع في تعزيز الصادرات والعمالة في بلدان مثل ماليزيا والصين (أثوكورالا، 1996)، وحوَّل كوريا، وهي بلد كان اقتصادها صغيراً نسبياً في عام 1999، إلى أحد أكبر منتجي السفن والرقائق الإلكترونية الدقيقة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2011)، كانت تجربة أفريقيا على مستوى السياسات الصناعية وما أسفرت عنه من نتائج منذ الاستقلال مخيبة للآمال إلى حد كبير. ولكن جذور متاعب التصنيع في أفريقيا تعود إلى فترة الاستعمار، إذ أن الاستعمار في أفريقيا كان قائماً بطبيعته على استخراج المواد الأولية مما خلَّف بنى ومؤسسات وهياكل أساسية موجهة لتعزيز قطاع الاستخراج. وبعبارة أخرى، لم تكن الاقتصادات الأفريقية من حيث هيكلها موجهة غداة الاستقلال نحو القطاعات التحويلية وإضافة القيمة، بل نحو استخراج السلع الأساسية وتصديرها (نادوزي، 2013).

12 – وثمة أيضا مسألة فشل السياسات المتبعة بعد الاستقلال، بدءا بسياسات الاستعاضة عن الواردات التي قررت وفقها البلدان الأفريقية بصدق اتباع نهج التصنيع، ووصولا إلى برامج التكيف الهيكلي التي أُجبرت البلدان الأفريقية بموجبها على التراجع عن التصنيع. وكانت تلك السياسات بإيعاز خارجي في كلتا الحالتين.

13 – وفي أعقاب الاستقلال أوائل عقد الستينات من القرن العشرين، أُعتبر التصنيع جزءا محوريا من خطة أفريقيا الإنمائية التي كان ينتظر منها أن تُيسِّر تحول الهيكل الاقتصادي إلى اقتصادات صناعية حديثة. وسعياً إلى بلوغ هذا الهدف، اعتمدت معظم البلدان نموذج التصنيع للاستعاضة عن الواردات في أوائل عقد الستينات وفي السبعينات. وكان العنصر الرئيسي للسياسات المتبعة في هذا النموذج يتمثل في حماية الشركات الوطنية من المنافسة الأجنبية.

14 – ويمكن استخلاص عدة دروس من الأداء الصناعي الضعيف لأفريقيا في إطار نموذج التصنيع للاستعاضة عن الواردات. أولها أن الحكومات لم تكن لديها القدرة المالية

والتنظيمية اللازمة لكي تشغّل بكفاءة معظم المنشآت العامة التي أحدثت من أجل دعم التصنيع. ويتمثل ثانيها في أن السياسات التي وُضعت لتوجيه الاستثمارات نحو التصنيع، ومنها مثلاً الإعانات المقدمة لاستيراد المعدات الإنتاجية والقروض الموجهة بأسعار فائدة منخفضة ، أدت بسبب تشويه عامل الأسعار والعوائد إلى التأثير سلبيا على قطاعات أخرى مثل الزراعة، وأدت في بعض الأحوال إلى توسع قطاع السلع الاستهلاكية بدلا من إنتاج السلع الوسيطة.

15 - وثالثاً، كان للسياسات الرامية إلى اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي (مثلا القيود الاحتكارية من قبيل حقوق الاستكشاف الحصرية، وعقود المورد الوحيد، والحقوق الحصرية في السوق الداخلية) أثر سلبي يتمثل في إعاقة الروابط فيما بين الصناعة والاقتصاد المحلي. ورابعاً، فشلت الكثير من البلدان في التشديد على أهمية الميزة التنافسية في اختيار الصناعات المستهدفة. وبالفعل، لا تزال البلدان الأفريقية تتسم أساسا بخاصية وفرة العمالة، وهي باستهدافها صناعات من بلدان أكثر غنى منها بأضعاف مضاعفة قامت عموما بتنفيذ استراتيجية إنمائية تتسم بكثافة رأس المال وبتوجه صناعي مكثف. ولم يكن بالتالي بإمكانها إقامة شركات قادرة على البقاء في الأسواق المفتوحة المتسمة بالتنافس نظرا لاحتياجاتها الكبيرة لرؤوس الأموال ولتكاليف الإنتاج العالية التي تتكبدها لأسباب ترجع إلى بنيتها (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، 2011). وأخيرا، أفضى التدخل السياسي في وضع وتنفيذ السياسات الصناعية، بما في ذلك اختيار القطاعات ومواقع الصناعات والمستفيدين الرئيسيين من القطاع الخاص، إلى مشاريع صناعية ونتائج عديمة الكفاءة.

16 – وابتداء من مطلع عقد الثمانينات من القرن العشرين ، اعتمدت معظم البلدان الأفريقية برامج التكيف الهيكلي التي روجت لاستراتيجيات النمو المرتكز على التصدير. وحدث هذا التغير في اتجاه السياسة العامة نتيجة لعدة أحداث اقتصادية طرأت في عقد السبعينات (بما في ذلك انهيار نظام بريتون وودز لمعدل الصرف الثابت في عام 1971؛ والصدمتان النفطيتان الرئيسيتان في عام 1973 وعام 1979)، ونتيجة لتجربة أفريقيا نفسها التي كانت أقل إثارة للإعجاب، مما جعل من تجربة التصنيع للاستعاضة عن الواردات تجربة أسوأ. وكان بالتالي الأساس النظري لبرامج التكيف الهيكلي يكمن في أن الأسواق ذات كفاءة في رصد الموارد بينما تتسم تدخلات الحكومات بعدم الكفاءة لأنها تشوه مؤشرات السوق. ونتيجة لذلك، ألغيت جميع استراتيجيات التصنيع للاستعاضة عن الواردات، بما في ذلك حماية الشركات الوطنية، والتعريفات الجمركية، وغير ذلك من القيود المفروضة على الاستيراد، وضوابط الأسعار، والحدود الائتمانية. وأحرزت برامج التكيف الهيكلي النجاح في تحرير قطاع التجارة والمالية وتحويل المنشآت العامة إلى القطاع الخاص.

17 – ويمكن استخلاص درسين أساسين بخصوص التصنيع من حقبة برامج التكيف الهيكلي. أولهما أنه بينما ركزت تلك البرامج على إقامة استقرار اقتصادي كلي وإصلاحات هيكلية من أجل تهيئة بيئة مواتية للشركات الأجنبية على الخصوص (مثلا حماية حقوق الملكية وكفالة إنفاذ العقود)، لم تبذل سوى جهود ضئيلة من أجل التصدي لإخفاقات الأسواق وللعوامل الخارجية التي فرضت بحكم التجربة قيودا على النشاط الاقتصادي في أفريقيا. وكان هناك افتقار كذلك للاستراتيجيات المتسقة. ويكمن ثانيهما في أن سحب الدعم الحكومي على الرغم من سيادة إخفاقات الأسواق وتحرير التجارة دون مراعاة قدرات الشركات الوطنية جعل الشركات الأفريقية عرضة للمنافسة الأجنبية في وقت لم تكن فيه ناضجة بما فيه الكفاية.

18 - وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها معظم البلدان الأفريقية، كان يتعين عليها أن تواجه تحدي التنمية الصناعية. ولا تزال الاقتصادات الأفريقية تعتمد في معظمها على محرك إنتاج السلع الأساسية وتصدير المنتجات الزراعية والمعدنية. وتظل أفريقيا أقل بلدان العالم تصنيعا. وبالفعل، جاء نمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية خلال فترة برامج التكيف الهيكلي مخيبا للآمال، بل أن عدة بلدان تعرضت في الواقع لتخفيض التصنيع. وفيما بين عامي 1980 و 2009، زادت حصة الصناعة التحويلية من القيمة المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي زيادة هامشية في شمال أفريقيا من 12,6 في المائة إلى 13,6 في المائة، بينما انخفضت من 16,6 في المائة لتبلغ 12,7 في المائة في باقي أفريقيا. فبعد مرور أكثر

من نصف قرن على الاستقلال، وبينما زادت المناطق الأخرى من حصتها في الصادرات من المنتجات المصنعة، لا تزال القارة تعتمد على تصدير المواد الخام إلى العالم المصنع. وهي نفس المواد التي يعاد بيعها بعد معالجتها إلى أفريقيا بأسعار أعلى بكثير.

19 – ولم ينأ نمط التصدير المتبع في أفريقيا بكثير عن الاعتماد على السلع الأساسية الموروث عن عهود الاستعمار. فعلى سبيل المثال، زاد فعلا مؤشر تركيز الصادرات[1] في القارة من 0,24 في عام 1995 إلى 0,43 في عام 2011، وهو مؤشر أعلى بكثير من المؤشر المسجل في معظم البلدان النامية (انظر الجدول 1). وفضلا عن ذلك، يبلغ مؤشر تركيز الصادرات في أكثر من نصف البلدان الأفريقية 0,4 أو أكثر. وبالمثل، ظل مؤشر تنويع الصادرات[2] في أفريقيا يفوق 0,5 فيما بين عامي 1995 و2011، حيث بلغ 0,5 أو أكثر في جميع بلدانها.

20 – والاعتماد على إنتاج السلع الأولية وتصديرها يجعل القارة عرضة لصدمات الطلب الخارجية ويؤدي إلى إنفاق مالي مساير للدورات الاقتصادية في الكثير من البلدان التي تعتمد على عائدات الموارد. وأهم من ذلك، تطرح خاصية اعتماد اقتصاد أفريقيا على السلع الأساسية سؤالا جديا بشأن استدامته على المدى الطويل نظرا إلى أن قطاع الزراعة معرض لانخفاض وفورات الحجم بسبب القيود المفروضة على الأراضي ولأن استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة رهين بحجم الاحتياطيات المتاحة.

الجدول 1: مؤشرات التجارة المقارنة بحسب المناطق (1995 و 2011)

	مؤشر تركيز الصادرات		مؤشر تنويع الصادرات	
	1995	2011	1995	2011
الاقتصادات النامية: افريقيا	0,24	0,43	0,55	0,55
افريقيا باستثناء جنوب افريقيا	0,34	0,51	0,67	0,62
الاقتصادات النامية: امريكا	0,09	0,13	0,36	0,34
الاقتصادات النامية: اسيا	0,09	0,12	0,32	0,24
اقل البلدان نموا: اسيا	0,24	0,23	0,75	0,69
الاقتصادات النامية المنخفضة الدخل	0,14	0,25	0,57	0,47
كبار مصدري السلع الاولية باستثناء انواع الوقود: بلدان أمريكا النامية	0,14	0,18	0,61	0,64

المصدر: التقرير الاقتصادي المتعلق بأفريقيا لعام 2013.

21 – ويتناقض هذا الركود الصناعي تناقضا صارخا مع نجاح بلدان شرق آسيا الحديثة العهد بالتصنيع وعلى نحو ما يشير إليه الجدول 1، بينما ظل مؤشر تنويع الصادرات في أفريقيا على حاله متجاوزاً معدل 0,5 فيما بين عامي 1995 و2011، انخفض مؤشر بلدان آسيا النامية بقدر كبير من 0,34 إلى 0,24. ويعزى نجاح نموذج شرق آسيا إلى ثلاثة عوامل يمكن للبلدان الأفريقية أن تستفيد منها. أولها أن الحكومات أتاحت أطرا تحفيزية لدعم الاستثمارات تتسم بالاستقرار وقابلية التنبؤ بها. وثانيها أن الحكومات أقامت حوارا وثيقا ومتواصلا وقويا مع القطاع الخاص. حيث كان بإمكان الدولة سحب الدعم كلما كان أداء شركة ما لا يبعث على الارتياح وفرض معايير تستند إلى الأداء في مجال التصدير.

[1] يقيس مؤشر تركيز الصادرات درجة اعتماد اقتصاد ما على منتج واحد في صادراته.
[2] يقيس مؤشر تنويع الصادرات مدى اختلاف هيكل التجارة في بلد معين عن المتوسط العالمي.

وأخيراً، استخدمت الحكومات استراتيجيات الاستعاضة عن الواردات وتشجيع الصادرات في الوقت ذاته، وقَرَنَت بينهما بأكثر الطرق كفاءة خدمةً لهدف التصنيع.

ثانيا – دور التصنيع في تحقيق النهضة في أفريقيا

22 – في حين يسهم النمو المطرد إلى حد كبير في تحقيق تحول اقتصادي سريع في مناطق أخرى من العالم، لوحظ أن أداء النمو الجيد نسبيا في أفريقيا لم يكن شاملا للجميع، حيث يظل ملايين الأفريقيين عالقين في فخ الفقر لسبب أساسي يتمثل في أن عدم تنويع مصادر النمو يؤدي إلى الاستمرار في الاعتماد المفرط على الصادرات من السلع الأولية. ويعتبر تصدير السلع الأساسية، وخاصة النفط والمعادن، المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في أفريقيا في الوقت الراهن. ويتناقض ذلك تناقضا صارخا مع نمط النمو المتبع في المناطق النامية الأخرى، ولا سيما آسيا التي تسير قاطرة النمو فيها بفضل خطة متينة للتصنيع تركز أكثر على الصناعة التحويلية. وتشمل سلبيات اعتماد أفريقيا على نمو قائم على السلع الأساسية المخاطر المتصلة باستخراج الموارد، وقلة المناعة إزاء تدهور شروط التبادل التجاري غير الملائمة، ومخاطر المغالاة في تقدير قيمة سعر صرف العملة نتيجة "الداء الهولندي"، وضعف الروابط مع الاقتصاد المحلي في مراحل ما قبل الإنتاج وما بعده، واستخدام التكنولوجيات المتطورة بشكل محدود، وعلى الخصوص، ضعف مستوى توفير فرص العمل. وفضلا عن ذلك، يؤدي اعتماد أفريقيا على تصدير السلع الأولية إلى جعل القارة عرضة لتقلبات أسعار السلع الأساسية العالمية ولعدم الاستقرار الاقتصادي.

التحول الهيكلي وإضافة القيمة

23 – يسهم التصنيع في تنويع البلدان لاقتصاداتها ويحد من إمكانية تعرضها للصدمات الخارجية العالمية. وفي الوقت الراهن، تُستَخرَج الموارد الطبيعية الضخمة التي تتمتع بها أفريقيا وتُصدَّر في شكلها الخام لا في شكل منتجات مصنعة. وبالتالي، لا تضاف أي قيمة للصادرات من السلع الأساسية المستخرجة. ويعتبر ذلك تضييعا لفرصة حقيقية من أجل تنمية اقتصادية أكثر متانة وتنوعا واستدامة. وعلاوة على ذلك، تعد بعض تلك الموارد ثروات لا تعوض وغير قابلة للتجديد؛ واستغلالها لا يرتبط عموما إلا بصلات ضعيفة مع باقي الاقتصاد، ويسهم بالتالي في الناتج المحلي الإجمالي بقدر أقل مما يفترض أن يسهم به.

24 – وتستلزم التنمية في أفريقيا تحقيق تحول في الاقتصاد وإضفاء الطابع الصناعي عليه، كما سبق أن ذُكر؛ فذلك هو مفتاح تحقيق مستويات من النمو المطرد. فينبغي إذن أن تتزامن التنمية الاقتصادية مع تحول هيكلي من قاعدة قائمة على الزراعة إلى قاعدة صناعية. وينبغي أن يتخذ التحول الهيكلي في أفريقيا شكل عملية متواصلة تشمل فترة تدارك للتأخر في القطاع الصناعي، نظرا إما لعدم وجود الصناعة في الكثير من البلدان أو لوجودها في مراحل جد مبكرة. ويحظى بالأهمية ذاتها المرور بفترة تحديث صناعي. غير أن أفريقيا الغنية بالموارد لها من الإمكانات ما سيتيح لها تحقيق التحول الهيكلي بسرعة عن طريق تحويل مواردها الطبيعية/الخام الهائلة (المنتجات الأولية) إلى منتجات مصنعة مُعدّة للتصدير. ويمكنها أيضا الاستفادة من البلدان الرائدة أو البلدان التابعة في أوروبا أو آسيا، وكذلك من الروابط فيما بين التصنيع وباقي الاقتصاد الحقيقي في مراحل ما قبل الإنتاج.

التحول الهيكلي المستدام

25 – يفضي التصنيع و التحول الهيكلي إلى استخدام مكثف للموارد الطبيعية على حساب البيئة. ولا يكمن التحدي الذي يواجه أفريقيا فقط في مدى نجاحها في تحويل اقتصاداتها، بل أيضا في القيام بذلك على نحو مستدام، باستخدام التكنولوجيات المتاحة السليمة بيئيا وتكييفها لتوائم الظروف المحلية، إضافة إلى الابتكارات التكنولوجية المحلية.

26 - ولن يتأتى تحقيق التحول الهيكلي المستدام في أفريقيا بسهولة ولا سبيل إلى اتباع نهج "المقاس الواحد الذي يناسب الجميع" إذ سيتعين على كل بلد أفريقي أن يصوغ استراتيجيات وسياسات قائمة على أولوياته المتصلة بالقطاعات والموارد، والتحديات البيئية التي يواجهها، وظروفه الأصلية، وقدراته الوطنية. وينبغي التركيز في جملة مجالات على الكفاءة والاستدامة في استخدام الموارد في قطاعات الطاقة والصناعة والزراعة. وتشمل

البلدان الأفريقية التي قطعت شوطا كبيرا في هذا الاتجاه كينيا وموريشيوس وجنوب أفريقيا (الأونكتاد، 2012). ويعتبر التقدم المحرز حتى الآن في أفريقيا تقدما بطيئا جدا، لذا ثمة حاجة إلى التعاون الدولي وإلى إتاحة قدر كبير من الدعم، ولا سيما على مستوى قطاعات الإنتاج مثل الطاقة، وثمة أيضا حاجة إلى نقل التكنولوجيا الخضراء بقدر أكبر من البلدان المتقدمة النمو والبلدان الناشئة.

مسائل للمناقشة

(أ) ما هي معايير تصنيف الاقتصادات الناشئة أو ما هي المعايير الواجب استيفاؤها لتحقيق النهضة؟

(ب) ما قدر إسهامات الصناعة في الاقتصادات الأفريقية: هل هي كافية أم لا؟ ما قدر إسهام الصناعة في الاقتصادات الناشئة الراهنة؟

(ج) هل بإمكان أفريقيا أن تصبح قارة ناشئة دون إسهام قوي للصناعة؟ وما مستوى التصنيع الذي ينبغي أن تصله أفريقيا حتى تصنف باعتبارها قارة ناشئة؟

(د) ما السبيل إلى تحقيق النهضة: النهج القطري مقابل النهج الإقليمي؟

(هـ) دور القطاع الخاص الأفريقي في أفريقيا الناشئة.

ثالثا - التصدي للقيود الرئيسية المفروضة على التنمية الصناعية

27 – تُعزى مستويات التصنيع المنخفضة في القارة إلى عوامل كثيرة. وبعض تلك العوامل متصل بنوع السياسة الصناعية المعتمدة (نقطة نوقشت أعلاه)، بينما تعتبر العوامل الأخرى ذات طابع منهجي ويتعين إيجاد حلول لها بغض النظر عن السياسات المتبعة أو المنفذة.

28 – وقد أعيق إنشاء قطاع صناعي قادر على المنافسة بسبب ضعف الهياكل الأساسية (الطاقة والنقل والاتصالات وغير ذلك)، مما نتجت عنه زيادة تكاليف الإنتاج والمعاملات ومن شأن الاستثمار المكثف في الهياكل الأساسية، بما في ذلك الطاقة، أن تنشأ عنه بيئة مواتية لتحقيق التصنيع في القارة. ويقتضي ذلك بذل الجهود من أجل إيجاد حلول دينامية فيما يتعلق بالاحتياجات المتصلة بالهياكل الأساسية والطاقة البديلة، وضمان توخي الكفاءة في إدارتها وصيانتها. والقارة بحاجة إلى الانتفاع من ميزتها النسبية وجعل مواردها الطبيعية حجر الأساس في تنميتها الصناعية. لذا يتعين جعل تنمية الهياكل الأساسية أولوية من الأولويات على كل من المستوى الوطني والإقليمي والقاري.

29 – وتنمية القدرات البشرية أمر ضروري من أجل التنمية الصناعية. ووجود فجوات كبيرة على صعيد إنتاجية العمالة عنصر أساسي محدد للفجوات التي تفصل بين البلدان المصنعة والبلدان النامية. واعتبارا لمستوى المهارات العالية اللازمة للتصنيع، فالبلدان الأفريقية في حاجة إلى تنمية رأسمالها البشري الذي يسهم بشكل أساسي في تخلف التنمية الصناعية في القارة. لذا يعتبر التعليم والصحة واكتساب المهارات عوامل أساسية لتحسين القدرات الإنتاجية لدى البلدان. ويرد ذلك بوضوح في المجموعة 4 من إستراتيجية تنفيذ خطة العمل لتسريع التنمية الصناعية في أفريقيا. وتشدد الاستراتيجية على "تحقيق تصنيع قائم على الموارد... ويتعين التصدي للقصور الراهن في المهارات في أفريقيا من خلال إجراءات أساسية تفضي إلى تحقيق نتائج محددة" (الاتحاد الأفريقي، 2008).

30 – وتكمن مسألة أخرى في ضرورة وضع معايير تستوفي المعايير الدولية. ويعتبر بناء القدرات من أجل تحسين نوعية ومعايير المنتجات الصناعية والتصديق عليها وضمانها أمرا هاما لأجل الانتفاع من الوصول إلى السوق العالمية ولدعم عملية التصنيع. وما فتئ عجز بعض البلدان الأفريقية عن استيفاء المعايير التقنية التي تحددها البلدان المتقدمة النمو يشكل عائقا أمام الانتفاع من فوائد وصول السلع المجهزة والمصنعة إلى الأسواق.

31 - ويظل الحصول على التمويل أحد القيود الرئيسية التي تعاني منها البلدان الأفريقية في سعيها إلى التصنيع، على صعيدي القطاعين العام والخاص على حد سواء. والبلدان

الأفريقية في حاجة إلى تعبئة ما يكفي من الموارد لتمويل الاستثمارات العامة التي تعتبر حاسمة في التنمية الصناعية، بما في ذلك الاستثمارات في الهياكل الأساسية والتعليم والتكنولوجيا. وعلى مستوى القطاع الخاص، تواجه الشركات الأفريقية، المشكّلة في نسبة كبيرة منها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صعوبات في جانبي الطلب والعرض لأجل الحصول على التمويل. فعلى صعيد جانب الطلب، يكمن المشكل الرئيسي في افتقار الأنظمة المالية لعامل العمق. وفعلاً، تنزع الأنظمة المالية الرسمية التي تتسم بضآلة عدد الفاعلين فيها إلى تركيز خدماتها على الشركات الكبرى والحكومات. وتمانع الأنظمة المصرفية الرسمية في إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتصورها أن تلك المؤسسات تنطوي على مخاطر عالية ومكلفة من الناحية الإدارية. غير أن تمويل التنمية الصناعية من مصادر وطنية، سواء كان لأجل القطاع العام أو الخاص، يغذي روح الملكية الوطنية للعمليات وللنتائج المحققة، ويتيح بالتالي فرصا أفضل لإنجاح التدخلات على مستوى السياسات.

32 – سيادة انعدام اليقين ومخاطر الاستثمار الشديدة. تواجه إمكانات نمو الصناعات التحويلية الأفريقية قيوداً شديدة من جراء عاملي انعدام اليقين السائد والمخاطر الشديدة (سواء في التصور أو في الواقع) اللذين يحدان من نزعة الشركات إلى القيام باستثمارات إنتاجية (بيغستن وسوديبورن،2006). وتعزى تلك المخاطر وأوجه انعدام اليقين في الغالب إلى عدم استقرار البيئة السياسية وبيئة السياسة العامة وإلى عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي بشتى تجلياته، مثل معدلات التضخم العالية والمتقلبة. وبينما أصبحت حالات عدم الاستقرار السياسي والنزاعات المدنية في تراجع منذ مطلع عقد التسعينات، تثير التطورات الاجتماعية السياسية التي طرأت في الآونة الأخيرة في شمال أفريقيا القلق بشأن تراجع المكاسب التي تحققت في تلك المنطقة على مدى العقدين الأخيرين.

33 – وتشكل القدرات التكنولوجية المحدودة في مجال الابتكار وتطوير الصناعات الجديدة كذلك تحديا حاسما في معظم البلدان الأفريقية. فالتكنولوجيات المستخدمة في عملية الإنتاج في أفريقيا غير ملائمة في كثير من الأحوال. ويؤدي هذا العجز التكنولوجي إلى خفض قدرة الكثير من الصناعات الأفريقية على المنافسة (الأونكتاد، 2003). ويلاحَظ أن أفريقيا منَحت في السنوات الأخيرة أولوية كبرى لتطوير التعليم والتكنولوجيا عن طريق اتباع سياسات مثل خطة العمل الموحدة للعلم والتكنولوجيا التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في عام 2005. ولكن للأسف، لم يكن أداء إدارات تكنولوجيا المعلومات التي أنشأتها عدة حكومات من أجل مساعدة الشركات الوطنية، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتحديد أشكال التكنولوجيا الأجنبية والحصول عليها أداء جيداً.

34 – ولكن تبذل بعض البلدان جهودا ملحوظة في سبيل تنفيذ تدابير ترمي إلى دعم الابتكار في الشركات وتراكم المعارف التكنولوجية لديها. ومن ضمن البلدان التي أنشأت مؤسسات تعنى بتعزيز العلوم والتكنولوجيا غانا وتنزانيا وكينيا. وتتّبع البلدان مزيجا من سياسات مختلفة من أجل تشجيع الابتكار التكنولوجي، وتتخذ تدابير لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي وتوفير التمويل للحصول على التكنولوجيا الصناعية والمعدات والآلات والبحث الصناعي وتعميم التكنولوجيا (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2011).

المسائل المطروحة للمناقشة

(أ) أي دور ينبغي للحكومات والجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول الاضطلاع به من أجل التصدي للقيود المفروضة على التنمية الصناعية؟

(ب) ماهي الدروس التي يمكن أن تستخلصها أفريقيا من التجربة السابقة في مجال السياسات الصناعية من أجل وضع استراتيجيات صناعية جديدة وتنفيذها ورصدها؟

(ج) ماهي الدروس التي يمكن أن تُستخلص من التجربة الصناعية لبلدان شرق آسيا للاستفادة منها في مساعي تصنيع أفريقيا، وخاصة فيما يتعلق بمواجهة التحديات الرئيسية الماثلة أمام التصنيع من أجل تحقيق النهضة الاقتصادية؟

(د) ما السبيل لكي تقوم البلدان الأفريقية بتنشيط دور مؤسسات التمويل الإنمائي للنهوض بالتمويل الصناعي واستخلاص العبر في نفس الوقت من إخفاقاتها السابقة؟

(هـ) أي استراتيجيات وأي أدوات يمكن الاستعانة بها من أجل تعزيز التمويل الوطني للمشاريع الصناعية؟

رابعا – التصنيع من أجل النهضة الاقتصادية في أفريقيا: المسائل العالمية الناشئة

35 – يستلزم تحقيق النهضة الاقتصادية في أفريقيا تحول الاقتصاد وإضفاء الطابع الصناعي عليه، وذلك مفتاح تحقيق مستويات من النمو المطرد، كما كان الشأن في البلدان الحديثة العهد بالتصنيع. وبناء على ذلك، ينبغي أن تتزامن النهضة الاقتصادية في القارة مع تحول في اقتصاداتها من اقتصادات يطغى عليها الطابع الزراعي إلى اقتصادات صناعية. والتحول الهيكلي في أفريقيا سيكون في شكل عملية متواصلة ينبغي أن تشمل فترة تدارك للتأخر في القطاع الصناعي ومرحلة تحديث صناعي. غير أنه لدى أفريقيا من الإمكانات، نظرا لوفرة الموارد فيها، ما يتيح لها تحقيق التحول الهيكلي بسرعة من خلال إضافة القيمة وإقامة روابط مع قطاع السلع الأساسية في مراحل ما قبل الإنتاج وما بعده.

36 – والمشكل المطروح هو أن أفريقيا تواجه اليوم بيئة عالمية وإقليمية مختلفة جداً عن البيئة التي كانت تواجهها البلدان النامية السابقة لدى دخولها عتبة التنمية الصناعية. وتتمثل بعض العوامل التي تشكل البيئة العالمية الجديدة في العولمة والنظام الاقتصادي الدولي المتغير؛ وبروز بلدان (شرق) آسيا؛ وتغير المناخ وآثاره على آخر الوافدين على عملية التنمية الصناعية.

37 – العولمة لم تنتفع أفريقيا من العولمة المكثفة التي بدأت في مطلع عقد الثمانينات من القرن العشرين وأحدثت تغيرات عدة في النظام الاقتصادي العالمي. فقد تزامنت أولا مع فترة برامج التكيف الهيكلي في أفريقيا، ويعني ذلك أنه مع تحرير الحكومات لقطاعيها التجاري والمالي وإلغائها لاستراتيجيات التصنيع للاستعاضة عن الواردات، تمكنت الشركات المتعددة الجنسيات من توسيع أسواقها في أفريقيا. وأدت برامج التكيف الهيكلي إلى تزايد الاعتماد على الواردات (ومعظمها من المنتجات الاستهلاكية)، مما أدى إلى تآكل القاعدة الصناعية الضعيفة لمعظم الاقتصادات الأفريقية (أوغبو وآخرون، 1995). وفي المقابل، تمكنت اقتصادات شرق آسيا، وبقدر أقل، اقتصادات أمريكا اللاتينية، من الانتفاع من العولمة ومن أن تصبح جزءا في سلاسل القيمة العالمية، ويعزى ذلك جزئيا إلى أن حكوماتها ظلت تنهج سياسات صناعية للاستفادة من تلك الفرص (بما في ذلك توفير التمويل وتطوير مؤسسات تجارية قوية تابعة للقطاع العام).

38 – وغيرت العولمة أيضا نمط وقواعد التجارة العالمية بشكل حاسم على صعيدين اثنين. أولهما، من خلال تنظيم التجارة الدولية والتقسيم الدولي للعمل حاليا في إطار سلاسل للقيمة، وتضطلع الشركات المتعددة الجنسيات بدور مهيمن في إنشاء ومراقبة سلاسل القيمة تلك. لذلك سيكون من الصعب على البلدان الأفريقية الوصول إلى أسواق خارجية أوسع حجما دون أن تكون مندمجة في سلاسل القيمة المذكورة. ومن ناحية أخرى وجود خطر إمكانية تراجع البلدان الأفريقية أكثر إلى مؤخرة سلاسل القيمة العالمية نظرا لضعف قاعدتها الصناعية وتدني قدرتها على المفاوضة في وجه الشركات المتعددة الجنسيات. ولذلك، يجب على البلدان الأفريقية وضع استراتيجيات للكيفية التي يمكن من خلالها أخذ مواقع في سلاسل القيمة العالمية والاستمرار بتشجيع إضافة القيمة في اتجاه الطرف الأعلى من سلاسلها.

39 – وثانيهما، أن العولمة قد أرست قواعد تجارية عالمية جديدة أدت إلى تقليص حيز السياسات الصناعية في أفريقيا. وما فتئت السياسات التجارية تشكل تقليديا أدوات حاسمة في السياسات الصناعية. غير أن قواعد التجارة العالمية تغيرت إلى حد كبير من جراء الاتفاقات الإقليمية والدولية المتنوعة التي أبرمت على مدى العقدين الماضيين، مما أثر على السياسات التجارية الوطنية وأدى إلى فتح أسواق جديدة أمام التجارة. وبالفعل، يجب على أفريقيا أن تتغلب على العبء الذي تسبب فيه فتح الأبواب أمام التجارة الدولية قبل أن تكتسب الصناعات الوطنية القدرة على المنافسة. ويجب بالتالي على الشركات الوطنية أن تكون أولا

قادرة على منافسة السلع ذات النوعية العالية والتكلفة المنخفضة التي دخلت الأسواق المحلية.

40 – ارتفاع تكاليف العمالة في شرق آسيا: أدى نمو الطبقة المتوسطة في آسيا وتحول معظم البلدان الآسيوية إلى اقتصادات ذات دخل متوسط إلى ارتفاع تكاليف العمالة، وهي الخاصية ذاتها التي اجتذبت معظم الشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار في عملياتها الإنتاجية في المنطقة. ويعني ذلك أن تلك الشركات ستشرع، مع ارتفاع تكاليف العمالة، في البحث عن مناطق أخرى من أجل الحفاظ على مستوى تكاليف الإنتاج التي تتحملها أو تخفيضها. والتحدي الذي تواجهه البلدان الأفريقية يكمن في أن تكلفة المنتجات المصنعة تنخفض باطراد، ما يعني أن التنافس على تكاليف العمالة المتدنية لم يعد خيارا ذا جاذبية.

41 – تزايد أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب: يُرجَّح أن تظل النهضة الاقتصادية في بلدان الجنوب خاصية رئيسية في مشهد التنمية العالمي خلال العقود المقبلة. فقد أصبحت بالفعل اقتصادات بلدان الجنوب الرائدة مركزا عالميا للصناعة التحويلية ذات المستوى التقني المنخفض وكثيفة اليد العاملة، وهي تتحرك بسرعة صعودا على سلاسل القيمة العالمية في اتجاه القطاعات التي تتسم بكثافة أكبر من حيث التكنولوجيا ورأس المال. وللوصول إلى أسواق خارجية أوسع والاندماج في سلاسل القيمة الصناعية العالمية، يجب على أفريقيا أن تصوغ استراتيجية استباقية للعمل مع شركاء بلدان الجنوب على تعزيز عملية التصنيع فيها. ويستلزم ذلك التحلي بنظرة بعيدة المدى عن موقع أفريقيا من سلاسل القيمة العالمية، والاستثمار في عوامل أساسية مثل رأس المال البشري والهياكل الأساسية والتكنولوجيا بغية تحسين القدرة على التنافس الدولي، وتعزيز القدرة على نقل المهارات في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإقامة شراكات وثيقة بين القطاعين العام والخاص لدعم المؤسسات الوطنية على مستوى المنافسة الدولية.

42 – ويجب أن توضع العلاقات التجارية بين أفريقيا والبلدان الناشئة في إطار واضح: تتمثل تجارة أفريقيا مع تلك البلدان في تصدير المواد الخام واستيراد السلع المصنعة. والصين على الخصوص في طريقها لكي تصبح شريكا تجاريا هاما لأفريقيا. غير أن صادرات الصين إلى أفريقيا تنافس قطاع الصناعة التحويلية المحلية، مع ما يترتب عن ذلك من آثار سلبية على عمالة ذوي المهارات المتدنية. وفضلا عن ذلك، يؤدي اعتماد الصين لأسعار صرف مخفضة جداً إلى آثار سلبية على مساعي أفريقيا من أجل النهوض بالتنوع الاقتصادي من خلال الصناعة التحويلية وارتقاء سلسلة القيمة المضافة.

43 – تغير المناخ والاستدامة والنمو الأخضر: تطرح الشواغل العالمية المتعلقة بتغير المناخ في آن واحد تحديات وفرصا أمام أفريقيا. ويعني ذلك عمليا أنه ربما يتعين على أفريقيا أن تسلك سبيل تصنيع قد يستلزم مواءمة التنمية الصناعية مع الاستدامة البيئية، خلافا لنهج "التلويث أولا، ومكافحة التلوث لاحقا" الذي اتبعته معظم الدول المصنعة. وثمة تحديان رئيسيان يطرحهما تغير المناخ أمام جهود تصنيع أفريقيا. أولا، يمكن أن تُفرض قيود على كيفية قيام أفريقيا بعملية التصنيع نتيجة للالتزامات الدولية الراهنة أو المستقبلية المتعلقة بالتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه التي تنص عليها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وثانيا، يمكن أن تُلزَم الصناعات، مع تعجيل المجتمع الدولي بخطط الحد من الانبعاثات المتسببة في الاحتباس الحراري، بالامتثال لمعايير وقوانين بيئية على المستويين الوطني والدولي، كالإبلاغ عن حجم الحد من انبعاثاتها (الأونكتاد، 2011). ولكن تغير المناخ يمكن أيضا أن يتيح فرصا أمام أفريقيا لكي تسلك سبيل التنمية الصناعية "الخضراء" القائمة على انخفاض استهلاك الطاقة وانبعاثات الكربون وعلى التكنولوجيات النظيفة.

44 – وتُستخرَج الموارد الطبيعية الهامة في أفريقيا وتُصدَّر في شكل خام وليس في شكل منتجات مجهزة أو مصنعة. ويعتبر ذلك تضييعا لفرصة حقيقية لتحقيق تنمية اقتصادية أكثر رسوخا وتنوعا واستدامة. وفضلا عن ذلك، يشكل بعض تلك الموارد ثروات لا يمكن تعويضها وغير متجددة ويتسم استغلالها عموما بضعف الروابط مع باقي مكونات الاقتصاد، وبالتالي يكون أسهامها في الناتج المحلي الإجمالي أقل مما يفترض تحقيقه.

المسائل المطروحة للمناقشة

(أ) يحتمل أن تشرع عمليات الإنتاج كثيفة اليد العاملة في مغادرة منطقة شرق آسيا نتيجة لتزايد تكاليف العمالة فيها. فكيف ينبغي أن تستعد البلدان الأفريقية لاغتنام هذه الفرصة من أجل تحفيز تنميتها الصناعية؟

(ب) كيف يمكن للبلدان الأفريقية تسخير التعاون المتنامي مع شركائها في بلدان الجنوب، مثل الصين والبرازيل والهند وغيرها، للنهوض بالتنمية الصناعية؟

(ج) ما هي أفضل السبل التي يمكن لأفريقيا اتباعها في التعامل مع الفرص والتحديات التي تطرحها العولمة؟ وعلى وجه الخصوص، كيف ينبغي لراسمي السياسات وضع سياسات التصنيع في ظل مختلف التزامات التجارة والتكامل الإقليمي؟

(د) كيف ينبغي للبلدان الأفريقية معالجة مسائل تغير المناخ في إطار مساعيها الرامية إلى التصنيع؟

خامسا –التخطيط للتصنيع في أفريقيا والتعجيل به

45 – لن يكون تحقيق التحول الهيكلي المستدام في أفريقيا أمرا يسيرا، وليس ثمة نهج ''المقاس الواحد الذي يناسب الجميع'' إذ سيكون على كل بلد أفريقي صوغ استراتيجيات وسياسات قائمة على أولوياته المتصلة بالقطاعات والموارد، والتحديات البيئية التي يواجهها، وظروفه الأصلية، وقدراته الوطنية. وينبغي التركيز في جملة مجالات على الكفاءة والاستدامة في استخدام الموارد في قطاعات الطاقة والصناعة والزراعة. وتشمل البلدان الأفريقية التي قطعت شوطا كبيرا في هذا الاتجاه كينيا وموريشيوس وجنوب أفريقيا (الأونكتاد، 2012).

46 – وينبغي أن تحدِّد عملية التخطيط للتصنيع والتعجيل به في أفريقيا استراتيجيات صناعية قوية، وأن تسمي القطاعات ذات الأولوية التي ينبغي التركيز عليها في الأجل القصير، فضلا عن استراتيجيات للأجلين المتوسط والطويل، وأن تحدد العوامل الداعمة الرئيسية الكفيلة بإعطاء الانطلاقة للتنمية الصناعية ودعمها. وهذا ما يطرح خمس مسائل رئيسية لازمة من أجل التصنيع المكثف في أفريقيا وهي القيادة، والاستراتيجية والسياسات، والاستثمارات، وبيئة الأعمال التجارية، وتنفيذ السياسات وتنسيقها.

القيادة من أجل إعطاء الأولوية لتصنيع أفريقيا والتعجيل به

47 - وضع الاستراتيجية والسياسات الصناعية الصائبة من أجل التصنيع المكثف.

القيام بالاستثمارات الحاسمة من أجل تحرير الطاقات الصناعية الكامنة.

تهيئة بيئة أعمال تجارية مواتية للتنمية الصناعية.

كفالة تنفيذ السياسات وتنسيقها على نحو أفضل.

48 – وستختلف القطاعات ذات الأولوية حتما من بلد إلى آخر في أفريقيا. ولكن تجهيز المنتجات الزراعية يعتبر من القطاعات ذات الأولوية في معظم البلدان شأنه في ذلك شأن إضافة القيمة إلى القطاعات الاستخراجية وتحديث الزراعة. وعلى النحو المشار إليه في التقرير الاقتصادي المتعلق بأفريقيا لعام 2007، لا تزال معظم البلدان الأفريقية في مرحلة مبكرة جدا من مراحل التنمية الصناعية وينبغي أن تسعى إلى تنويع المنتجات التي لها قيمة مضافة أعلى بالاستفادة من ثرواتها المعدنية والزراعية. وفضلا عن ذلك، ينبغي لأفريقيا أن تعزز وجودها في طائفة عريضة من سلاسل القيمة العالمية، بدءا باستخراج الموارد الطبيعية وتحقيق الصناعة الزراعية، ثم الانتقال بعد ذلك إلى سلاسل القيمة الصناعية الأخرى من أجل خلق الثروات وإيجاد فرص العمل.

49 – وتعيش الغالبية العظمى من الفقراء في أفريقيا في المناطق الريفية وتعتمد على الزراعة في كسب العيش. ومن شأن قطاع زراعي حديث ذي يد عاملة كثيفة قادر على توفير فرص العمل وتوليد القيمة المضافة في أنشطة تجهيز المنتجات الزراعية أن يُخرج الكثير من الأفريقيين من براثن الفقر. ويستلزم تحديث القطاع الزراعي كذلك إقامة روابط هامة في مراحل ما قبل الإنتاج وما بعده مع الاقتصاد الوطني، وهي روابط لا توجد بنفس القدر في الصناعات الاستخراجية. وبالفعل، فإن وضع استراتيجية إنمائية بقيادة المؤسسات التجارية الزراعية ذات القيمة المضافة الأعلى والنمو الأقوى في الإنتاجية على امتداد نظام سلسلة القيمة الاقتصادية برمته يتيح إمكانات قوية وآمالا واعدة من أجل تحقيق نمو اقتصادي سريع ذي قاعدة عريضة وتكوين الثروة في أفريقيا والتخفيف من حدة الفقر لدى سكان الأرياف في أفريقيا.

50 – وقد استعانت بلدان آسيا ذات الاقتصادات الحديثة العهد بالتصنيع بطائفة متنوعة من الاستراتيجيات، ومن ضمنها منح حوافز من أجل النهوض بالصناعة الوطنية، مثل تخفيض تكاليف الشروع في أنشطة مختلفة من أنشطة الصناعة التحويلية. وبدأت تلك البلدان عملية التصنيع فيها في ظل ظروف مماثلة للظروف التي تمر منها أفريقيا حاليا، وخاصة ماليزيا التي اعتمدت على الصادرات من المنتجات الأولية قبل الشروع في تنمية صناعية سريعة عن طريق مجموعة من السياسات (أتوكورالا، 1996). وحددت تلك البلدان مجالات التنمية ذات الأولوية لديها واستخدمت سياسات واستراتيجيات مختلفة للوصول إلى أهداف كل منها.

51 – وينبغي أن تتيح ثروات القارة من الموارد الطبيعية الأساس للتعجيل بعملية التصنيع فيها. ويجب وضع السياسات واتخاذ التدابير وتنفيذها من أجل الاستفادة القصوى من الدخل المستمد من استغلال الموارد الطبيعية بغية تعزيز الاستثمار اللازم للتنمية الصناعية، وزيادة مستوى تجهيز الموارد الطبيعية المحلية وإضافة القيمة إليها.

52 – وعلى هذا النحو، سيتسنى لأفريقيا الانتفاع بما حبيت به من موارد وبارتفاع أسعار السلع الأساسية من أجل تطوير قاعدتها الصناعية. فقد كانت المشورة المقدمة في السابق في مجال سياسات التصنيع في أفريقيا تتمثل في تشجيع البلدان الأفريقية على تنويع اقتصاداتها بعيدا عن قطاع الموارد الطبيعية في سعيها إلى التصنيع. وكان السبب الرئيسي في الدعوة إلى التصنيع بعيدا عن قطاع الموارد الطبيعية هو أن قطاعات السلع الأساسية تتيح فرصا محدودة لإقامة الروابط في مراحل ما قبل الإنتاج وما بعده وتتسم بضعف عواملها الخارجية الإيجابية؛ وأن تلك القطاعات لا تضاهي عوامل الإنتاج المتاحة لأفريقيا، مثل وفرة العمالة غير المؤهلة واحتياجات تلك الصناعة الكبيرة من رأس المال. وفضلا عن ذلك، تواجه الصناعات القائمة على الموارد نفس العقبات التي تواجهها أي صناعة أخرى.

53 – ولكن التجربة السابقة للكثير من البلدان الغنية بالموارد هي أن قطاعات السلع الأساسية تعزز فعلا الإنتاجية والنمو والابتكار التكنولوجي والروابط في مراحل ما قبل الإنتاج وما بعده، شريطة وجود مؤسسات جيدة والاستثمار في رأس المال البشري وفي المعارف (دي فيرانتي وآخرون، 2002). ومن بين البلدان التي طورت صناعتها باستخدام مواردها الطبيعية السويد وفنلندا والولايات المتحدة. ويمكن للبلدان الأفريقية الغنية بالموارد الطبيعية أن تنتفع من طفرة سوق السلع الأساسية في الآونة الأخيرة المتوقع أن تتواصل على المدى المتوسط للنهوض بالتصنيع وبعمليات تكثيف المعارف حول الروابط مع قطاعات السلع الأساسية في مراحل ما قبل الإنتاج وما بعده.

54 – ويعتبر فهم العوامل الأساسية التي تؤثر في تطوير الروابط عاملا حاسما للنهوض بالتصنيع القائم على الموارد. وحتى تكون سياسات التصنيع فعالة في إنشاء شركات وطنية قائمة على الموارد وقادرة على المنافسة، ينبغي لواضعي السياسات وللشركات المعنية معا فهم الروابط المتاحة في القطاع في مراحل ما قبل الإنتاج وما بعده فهما واضحا. ولتلك الروابط صلة بالخصائص التقنية لسلاسل القيمة العالمية للمنتجات. وتشمل تلك الخصائص كثافة العوامل في عمليات الإنتاج وفترات الإنتاج ومراحله ؛ وبنية الصناعة مثل مدى تركيز الأسواق (الإقليمية والعالمية) ومستوى المنافسة فيها؛ واستراتيجيات الشركات الرائدة في سلاسل القيمة العالمية للمنتجات؛ والموقع الجغرافي؛ والحواجز القائمة في وجه التجارة مثل زيادة التعريفات الجمركية.

العوامل الداعمة الرئيسية في تصنيع أفريقيا

55 – يقتضي نجاح عملية التصنيع التزاما من القيادات والحكومات بالتنمية الصناعية يكون صداه قويا في أعلى المستويات ويجعل من التنمية الصناعية أولى الأولويات. ومن الأهمية بمكان أن تجسِّد الحكومات إرادتها السياسية القوية لتحقيق التصنيع في إجراءات ملموسة وأن توفر روح القيادة في مختلف المستويات من أجل دعم قطاعات استراتيجية معينة على صعيد التنمية العامة على المدى الطويل. ويتعين على الحكومات أولا أن تضع السياسات الصائبة وأن تستعين بالمزيج الصحيح من السياسات من أجل تيسير التنمية الصناعية، ويتعين ثانيا على القطاع الخاص أن يبدي الثقة في التزامه السياسي بالتصنيع. أما فيما يتعلق باختيار الاستراتيجية الصائبة استنادا إلى الحقائق الداخلية والخارجية، فينبغي للحكومات أيضا أن تشدد على الدور الحاسم الذي تؤديه الصناعة في التنمية الوطنية، ويجب عليها أن تدعم الصناعة والقطاع الخاص دعما كاملا لا لبس فيه من خلال ما تبديه من التزام بتنمية القطاع الخاص وتوفير القيادة المتبصرة والفعالة اللازمة للوفاء بذلك الالتزام.

56 – وسيقتضي نجاح أي برنامج من برامج التصنيع تهيئة مناخ موات في مجال الأعمال التجارية من شأنه تعزيز القدرات والإمكانات الوطنية، ولا سيما فيما يتعلق بالهياكل الأساسية المادية والاجتماعية، ورأس المال البشري، والأنظمة المالية، والتكنولوجيا، والحوكمة. وعلاوة على ذلك، ينبغي للحكومات أن تضع الأطر التنظيمية اللازمة للتصدي لإخفاقات السوق والتصدي كذلك لأوجه الفشل في التنسيق مع الحكومة وفيما بين الحكومة والعناصر الفاعلة الأخرى. وعلى مستوى الحكومة، سيستتبع التنسيق وضع السياسات الصائبة على مستويات الصناعة والتجارة والاقتصاد الكلي. وسيستتبع أيضا التزاما بتنفيذ السياسات اعتمادا على قرارات تقنية سليمة لا تخضع للمؤثرات السياسية و/أو مؤثرات المصالح الخاصة إلا بقدر ضئيل. وستسهم تهيئة هذا المناخ المواتي في إظهار كامل طاقات القطاع الخاص الوطني والأجنبي على حد سواء.

57 – وينبغي إيلاء الأهمية لعامل الإنتاجية من أجل إنجاح التصنيع في أفريقيا. فمنطقة أفريقيا هي أقل المناطق إنتاجية في العالم إذا قيست الإنتاجية بحسب إسهام ساعة العمل الواحدة في الناتج المحلي الإجمالي. وتُولِّد أفريقيا من كل ساعة عمل قيمة أقل من جهود العاملين فيها. ونتيجة لذلك، فإن عجلة نمو الدخل تدفعها استثمارات رؤوس الأموال وشروط التبادل التجاري أكثر مما تدفعها الإنتاجية. ويعتبر هذا العجز في الإنتاجية عجزا في الرخاء بالنسبة لمنظمة تسعى إلى تحقيق هدف تحقيق الازدهار في القارة. وتحسين الإنتاجية يعني زيادة حجم الإنتاج بالاعتماد على المتاح من الموارد: مثل العمالة، والثروة الطبيعية والمعدنية، ورأس المال والمعدات، وقدرات التسيير، والموارد المالية. وتتيح زيادة الإنتاجية للدول توفير أسباب الرفاه لمواطنيها، ومنها الرعاية الصحية والتعليم الجيدان، والهياكل الأساسية الجيدة، والاستدامة البيئية، عن طريق النمو الأخضر والإنتاجية الصناعية الخضراء. وتستلزم بيئة الركود الاقتصادي الراهنة القيام بشكل ملح بتحسين الإنتاجية الصناعية. ويجب لدى القيام بذلك التحول من نمو يغذيه الطلب على الموارد الطبيعية وبشكل مخاطر على القدرة التنافسية في مجال التصنيع على المدى الطويل، إلى نمو يحاول تنشيط التصنيع المحلي.

58 – ومن أجل التصدي لمختلف التحديات التي تواجه الدول الأعضاء في الاتحاد، ومنها مثلا تدني الإنتاجية والقدرة على المنافسة في اقتصاد معولم، والفقر، وتغير المناخ، يجب على أفريقيا أن تسعى إلى تصنيع أساسه السعي إلى تحقيق إنتاجية أعلى ونمو في الإنتاجية قائم على روح الابتكار. ولكي تنجح مبادرة التصنيع الأفريقية، لا مناص من تنفيذ منظم للبرنامج الأفريقي للإنتاجية الذي وضعه الاتحاد الأفريقي.

59 – ومن الأمور الهامة جداً كذلك إقامة آلية لتشكيل رؤية مشتركة بشأن التنمية الصناعية تعمل في بيئة ديمقراطية تولى فيها لحقوق الناس، وخاصة حقوق العاملين، أهمية بالغة. وتلك إشارة إلى أهمية الحوار الاجتماعي باعتباره وسيلة لتحقيق توافق آراء يفضي إلى شراكة مستدامة ومثمرة. وثمة حاجة إلى إقامة حوار اجتماعي فعال على المستوى الوطني وإلى مؤسسات سوق العمالة الداعمة الأخرى من أجل تهيئة بيئة سلمية ومواتية للتنمية الصناعية في أفريقيا.

60 – ويمكن أن يسهم المجتمع الدولي أيضا في تصنيع أفريقيا. وينبغي له على الخصوص الوفاء بالتزاماته تجاه أفريقيا في المجالات الثلاثة الحاسمة المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية والديون والتجارة. فقد كانت تجربة أفريقيا حتى الآن تجربة تتسم بوجود فجوة كبيرة بين الالتزامات والإنجازات.

خطة العمل لتسريع التنمية الصناعية في أفريقيا، الإطار الإقليمي لتصنيع أفريقيا

61 - ينبغي لسياسات الصناعة ولمساعي التنمية حتى تتكلل بالنجاح أن تصمَّم وفقا للسياق القطري المحلي وأن تنسَّق على الصعيد الإقليمي.

62 – غير أنه في حين تقع مسؤولية التنمية الصناعية على عاتق الحكومات الوطنية في المقام الأول، ينبغي أن يؤدي التكامل الإقليمي دورا هاما في رفع شتى القيود المفروضة على التصنيع. وعلى سبيل المثال، سيؤدي التعاون الإقليمي في تطوير الهياكل الأساسية إلى خفض تكاليف المعاملات وتعزيز تنمية الأسواق الإقليمية وجعل المنتجات المصنَّعة والصادرات أكثر قدرة على المنافسة. ويمكن أن يسهم التكامل الإقليمي في خفض الأعباء التنظيمية التي تواجه الشركات الأفريقية من خلال مواءمة السياسات مثلاً وأن يعمل بمثابة عامل خارجي يضع ضوابط للسياسات الوطنية (الأونكتاد، 2011). وسيؤدي التكامل الإقليمي أيضا إلى إعطاء دفعة للتجارة فيما بين البلدان الأفريقية، وبالتالي تسريع التصنيع في أفريقيا. وفي هذا السياق، ستوفر خطة العمل لتسريع التنمية الصناعية في أفريقيا وأستراتيجيتها التنفيذية خيارات عملية للدفع بعجلة التنمية الصناعية على المستويين الإقليمي والقاري.

63 – وقد اتخذ رؤساء الدول الأفريقية عدة قرارات، وخاصة في إطار خطة العمل لتسريع التنمية الصناعية في أفريقيا، من أجل تصنيع القارة. إذ وُضعت مجموعة برامج ومشاريع تتألف من 16 برنامجا و49 مشروعا سيُضطلع بها في إطار المجموعات السبع التي تتألف منها "استراتيجيات تنفيذ" خطة العمل. وهذه المجموعات هي: وضع السياسة الصناعية والتوجه المؤسسي؛ وتحسين القدرات في مجالي الإنتاج والتجارة؛ وتعزيز الهياكل الأساسية والطاقة من أجل التنمية الصناعية؛ وتنمية الموارد البشرية في مجال الصناعة؛ ونظم الابتكار الصناعي والبحث والتطوير وتنمية التكنولوجيا؛ والتمويل وتعبئة الموارد؛ والتنمية المستدامة (وثيقة الاتحاد الأفريقي بشأن خطة العمل لتسريع التنمية الصناعية في أفريقيا).

المسائل المطروحة للمناقشة

(أ) ما السبيل لكي تكفل البلدان الأفريقية تنفيذ خطة العمل لتسريع التنمية الصناعية في أفريقيا تنفيذا كاملا من أجل تشجيع إضافة القيمة والتحول الاقتصادي وخفض مستوى الاعتماد على إنتاج المواد الخام وتصديرها دون معالجتها؟

(ب) ما هي المسائل الرئيسية للتكامل الإقليمي التي ينبغي معالجتها إن على مستوى السياسات أو على المستوى التقني من أجل دعم التصنيع في أفريقيا؟

(ج) ما هي معيقات تنمية واستدامة رأس المال البشري وروح الابتكار والعلوم والتكنولوجيا، باعتبار هذه العناصر حاسمة الأهمية في نجاح التصنيع في أفريقيا؟

(د) ما السبيل لكي تتمكن البلدان الأفريقية من تحرير طاقاتها في مجال الصناعة الزراعية باعتبارها قاطرة التصنيع في أفريقيا؟

(ه) ما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها من أجل تمكين المرأة لتسهم في تصنيع أفريقيا؟

(و) ما هي التدابير التي يمكن أن تتخذها الحكومات لتبرهن على أنها ملتزمة بالتنمية الصناعية تمام الالتزام؟

(ز) كيف يمكن الاستفادة من البرنامج الأفريقي للإنتاجية الذي وضعه الاتحاد الأفريقي من أجل دعم تصنيع القارة؟

سادسا – تمويل تصنيع أفريقيا

التعبئة الوطنية ورصد الموارد

64 – يؤدي القطاع المالي دورا مركزيا في تنمية القطاع الخاص، ولا سيما من حيث كفاءة الأسواق المالية والأنظمة المصرفية وحسن أدائها. ورأس المال عامل حاسم في نمو الشركات والقطاع الخاص، شأنه في ذلك شأن البيئة الملائمة لدى المؤسسات والاقتصاد الكلي. غير أن آفاق النمو طويل الأجل تتضاءل في جل البلدان الأفريقية بسبب الافتقار للاستثمارات. وبالتالي، فعلى الرغم من وجود فرص الاستثمار، فإن التمويل غير متاح على النحو الكافي، ولا سيما التمويل عن طريق رؤوس أموال المجازفة. وهذا العامل هو أساس الحاجة الملحة إلى تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي والتعجيل بتنمية الأسواق المالية المحلية في أفريقيا.

65 – ويتعين في الكثير من البلدان الأفريقية إصلاح القطاع المالي لجعله أكثر قدرة على الاستجابة للتنمية الصناعية. وينبغي تطوير النظام المصرفي أيضا عن طريق استعراض الأطر القانونية والتنظيمية للأنظمة المصرفية الوطنية لفتح القطاع المصرفي أمام المنافسة، ودعم تنمية القدرات في المصارف الأفريقية، وتيسير تدريب العاملين في المصارف، وتشجيع إنشاء آليات التمويل البديلة (الاتحاد الأفريقي، 2008).

66 – وما فتئ النمو الذي حققته أسواق الأسهم الأفريقية يبعث على التشجيع على الرغم من ضعف رسملة عائداتها. وهذا القطاع له من الطاقات ما سيمكّنه من تمويل التصنيع وينبغي النهوض به عن طريق تهيئة الحوافز وتوفيرها للشركات لتداول أسهمها في أسواق الأوراق المالية المحلية؛ ووضع أنظمة تتسم بالكفاءة للتعامل بالأوراق المالية وتسويتها؛ وتشجيع إدراج الشركات الأفريقية في أسواق الأوراق المالية الدولية من أجل اجتذاب رأس المال الأجنبي.

67 – وقد أنشئت مؤسسات متنوعة للتمويل الإنمائي في أفريقيا على الصعد الوطنية والإقليمية والقارية. وتشمل مؤسسة التنمية الصناعية، ومصرف التنمية للجنوب الأفريقي، ومصرف دول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي للتجارة والتنمية، ومصرف التنمية الأفريقي، والمصرف الإسلامي. وينبغي أن تكيّف مؤسسات التمويل الإنمائي تلك بحيث يتسنى لها دعم تمويل التصنيع في أفريقيا.

68 – وفي الماضي، راكمت معظم البلدان الأفريقية الغنية بالموارد عائدات ضخمة على إثر ارتفاع أسعار السلع الأساسية. ويجب استخدام تلك العائدات في جملة أوجه منها تطوير قطاع الصناعة التحويلية والخدمات التي توفر القدرات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القارة. وينبغي لوزراء الصناعة والمالية القيام بدور بالغ الأهمية في هذا الصدد نظرا لأنهم هم المكلفون بصوغ السياسات وإنشاء الصناديق.

صندوق التنمية الصناعية القاري وصندوق الاستثمار الإقليمي

69 – ثمة حاجة إلى توحيد خطة الاتحاد الأفريقي من أجل إنشاء صندوق على صعيد أفريقيا ككل لتمويل تنمية القدرات الصناعية والإنتاجية ومشاريع الهياكل الأساسية. والصندوق المقترح إنشاؤه سيقوم، بتوجيه من الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أو مصرف التنمية الأفريقي وفي إطار العمل الوثيق مع المؤسسات المالية الإنمائية المتعددة الأطراف، مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، بالتعجيل بعملية جمع رؤوس الأموال من أسواقها المحلية والداخلية، وتعبئة مساهمات الحكومات الأفريقية، وتمرير المساعدة الإنمائية الرسمية.

70 – وينبغي لصناديق الاستثمار الإقليمية تيسير تطوير المشاريع المدرة للأرباح بشكل مضمون. ومع أن الصندوق سيمنح الأولوية للمشاريع التي يقودها القطاع الخاص، فإن مشاريع تنمية الهياكل الأساسية ذات الأثر المباشر على تحفيز النمو الصناعي ستكون لها أولوية كذلك.

آلية تشجيع الاستثمار ورصده والتعاقد بشأنه من الباطن

71 – كما استُخلص من تجربة اقتصادات بلدان آسيا الحديثة العهد بالتصنيع، فقد أدى الاستثمار المباشر الأجنبي دورا هاما جداً في تيسير التنمية الصناعية. وتفيد الدراسات أن الاستثمار المباشر الأجنبي في أفريقيا قد زاد خلال السنوات الماضية، وإن كانت زيادة هامشية، بالمقارنة مع باقي العالم. ويكمن مشكل آخر يتعلق بهذا النوع من الاستثمار في أفريقيا في أنه موجه في معظمه نحو استغلال الموارد الطبيعية. وتعتبر تنمية القدرة على المنافسة من خلال الاستثمار مفتاح نجاح القارة في مواجهة بعض التحديات الماثلة أمامها. لذا يتعين على أفريقيا أن تعمل على تحسين نوعية تدفقات الاستثمار في اتجاه القطاعات الإنتاجية وعلى تهيئة بيئة استثمارية جذابة.

72 – ومن المسائل المرتبطة بالاستثمار، برنامج مبادلات التعاقد من الباطن والشراكة لمساعدة الشركات المحلية على أن تصبح من موردي الشركات الكبرى والشركات المملوكة للدولة والشركات عبر الوطنية ومن المتعاقدين معها من الباطن. وعلى هذا النحو، تُقدَّم المساعدة إلى الموردين من أجل بلوغ مستوى القدرة على المنافسة الدولية اللازمة لاقتحام سلاسل التوريد الخاصة بالمتعاقدين الرئيسيين (الاتحاد الأفريقي، 2008).

الانتفاع من التحويلات المالية الأفريقية من أجل التصنيع

73 – يؤدي الأفريقيون في المهجر دورا حيويا في المساعدة على الحد من الفقر في بلدانهم. وقد أضحت التحويلات المالية مؤخرا مصدراً هاما جداً للتمويل الخارجي. فهي توفر تمويلاً تمس الحاجة إليه من أجل تأمين عيش الأسر والتخفيف من حدة الفقر لديها. وتتيح التحويلات المالية للأسر الأموال اللازمة لبدء المشاريع التجارية وتمويلها.

74 – والحكومات الأفريقية والاتحاد الأفريقي في صدد العمل على التواصل مع الأفريقيين في المهجر، ولكن لا توجد أي سياسة عامة لتسخير تلك الموارد الناقصة الاستخدام، في وقت تعتبر فيه العلاقة بين البلدان الأصلية وأفريقيي المهجر ضعيفة أو منعدمة في بعض الأحيان. واعتبارا لضرورة مراعاة تعبئة موارد أفريقيي المهجر في السياسات المتبعة، شُجعت بلدان مختلفة في أفريقيا إلى جانب مصرف التنمية الأفريقي على وضع آليات لتيسير جهود الاستثمار التي يبذلها أفريقيو المهجر. والهدف المنشود هو إتاحة آلية تمكّن من الاستفادة من موارد أفريقيي المهجر، بما في ذلك التمويل من أجل الاستثمار في القطاع الصناعي. ويتعين على البلدان الأفريقية أن تسخر القدرات المعرفية والمالية لأفريقيي المهجر وقدراتهم في تنظيم المشاريع من أجل تعزيز الاستثمار في القطاع الصناعي أو القطاعات الداعمة (الاتحاد الأفريقي، 2008).

المسائل المطروحة للمناقشة

(أ) أي استراتيجيات يمكن اعتمادها من أجل تحسين مستوى تعبئة الموارد المحلية وكفالة مشاركة القطاع الخاص الداخلي بفعالية في تمويل التصنيع على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية؟

(ب) أي خطوات يمكن اتخاذها من أجل التعجيل بإنشاء مؤسسات مالية إقليمية باستطاعتها توفير التمويل من أجل التنمية الصناعية، مثل مصرف الاستثمار الأفريقي ؟

المراجع

Adams, S. (2009). Can Foreign Direct Investment (FDI) help promote growth in Africa? *African Journal of Business Management* , 178-183.

African Economic Outlook (AEO). (2012, may 28). *Economic Outlook: African Economic Outlook*. Retrieved January 17, 2013, from Afrucab Economic Outlook: http://www.africaneconomicoutlook.org/en/outlook/financial_flows/investment-flows/

الاتحاد الأفريقي (2007). خطة العمل لتسريع التنمية الصناعية في أفريقيا. مؤتمر وزراء الصناعة. مدرائد، جنوب أفريقيا: الاتحاد الأفريقي.

الاتحاد الأفريقي (2008). استراتيجية تنفيذ خطة العمل لتسريع التنمية الصناعية في أفريقيا. أديس أبابا: الاتحاد الأفريقي.

Alfaro, L. (2003). Foreign Direct Investment and Growth: Does the sector matter? Boston: Havard Business school.

Athukorala, P., J. Menon, (1996). Foreign Investment and Industrialization in Malaysia: Exports, Employment and Spillovers. *Asian Economic Journal, 29-44.*

Barrios, S., H. Gorg and E. Strobl, (2004). Foreign Direct Investment, Competition and Industrial Development in the host country. Berlin: German Institute for Economic Research.

Cheryl, L., and X. Zhang, (2009). Cluster-Based Industrialization in China: Financing and Performance IFPRI.

De Ferranti and others (2002). From Natural Resources to the Knowledge Economy: Trade and Job Quality. World Bank Latin American and Caribbean Studies. Washington D.C.

Dinh, D. (2003). Industrialization: key to development in East Asia and East Africa. Economic and Social Research Foundation.

Lall, S. (2003). Government, Globalization and International Business. In J. Dunning. Oxford: Oxford University Press.

Lin, J. Y. and Celestin Monga (2010). Growth Identification and Facilitation: The Role of the State in the Dynamics of Structural Change. World Bank Policy Research Working Paper (May 2010).

McKinsey Global Institute (2010). Lions on the move: The progress and potential of African economies. McKinsey & Co. Available from

http://www.mckinsey.com/insights/MGI/Research/Productivity_Competitiveness_and_Growth/Lions_on_the_move.

Mamoru, N. (2005). Investment and Export Led Industrialization: Financial Constraints and Export Promotion of East Asian Firms. *Journal of Economic Development*, 81-93.

Mumo, N. (2010). African Industrialization Debate: A Critical Analysis. *Journal of Language, Technology and Enterpreneurship in Africa 2*, 146-165.

Narula, R., and C. Bellak (2009). EU enlargement and consequences for FDI-assisted industrial development. *Transnational Corporations* , 69-90.

Nnadozie E. (2013) African Economic Development, in *Encyclopedia of Race and*

Racism, 2nd Edition, Macmillan Reference USA.

Okuku, J. A. (2008). Why Industrial Transformation failed in Uganda and Africa. Kampala: Makerere University.

United Nations (2003). Africa's Technology Gap, UNCTAD.
(2011). UNCTADstat Database. Available from http://unctadstat.unctad.org/

United Nations Conference on Trade And Development. (2012). *Statistics: UNCTAD.org*. Retrieved January 18, 2013, from UNCTAD: https://unctadstat.unctad.org/TableViewer/tableview.aspx?Reportid=88

United Nations Economic Commission for Africa (2011). Industrial Policies for the Structural Transformation of African Economies: Options and Best practice. Addis Ababa, ECA.